CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.329
29 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٢٩

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقديم التقريرين الدوريين الثالث والرابع لكندا

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقديم التقريرين الدوريين الثالث والرابع لكندا (CEDAW/C/CAN/3 و CEDAW/C/CAN/4)

١ - بناء على دعوة موجهة من الرئيسة، جلست السيدة بيرغيرون دي فيلييز والسيدة غافرو والسيدة غلين (كندا) إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة بيرغيرون دي فيلييز: قدمت التقريرين الدوريين الثالث والرابع لكندا (CEDAW/C/CAN/3) و (CEDAW/C/CAN/4)، فقالت إن منهاج عمل بيجين لا زال هو أساس المبادرات الرامية لتعزيز المساواة والإسراع بتقدم المرأة في كندا. وأضافت أنه من أجل الرد الفعال على التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه البلد على الصعيد المحلي والعالمي يجري استعراض التدابير المتخذة من جانب الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات وحكومات الأقاليم عن طريق عملية للإصلاح الاجتماعي والتجديد، تأخذ في اعتبارها التأثير المتنوع للبرمجة الاجتماعية على الرجال والنساء.

٣ - وأشارت إلى أن الآليات الوطنية لتعزيز مساواة النساء في كندا تلعب دورا هاما في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كندا. وأن شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية تلعب هي الأخرى دورها الهام في توفير الخدمات المجتمعية للنساء والإسهام بخبراتها ومعارفها في عملية السياسة العامة. وقد ساهم الكثير من تلك المنظمات في استعدادات كندا للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وكانت شديدة الاهتمام بمتابعة الأنشطة الرامية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وقالت إن الولايات القضائية على مستوى المقاطعات والمستوى الإقليمي دخلت هي الأخرى في تشاور مع المنظمات غير الحكومية والجمهور العام لتقوية العلاقات مع المجتمعات التي تخدمها. وتولي كندا أهمية عظمى لذلك النوع من الالتزام المجتمعي والعمل الاجتماعي، وقد ظلت مصممة على الاستمرار في بناء الشراكات الفعالة مع كل قطاعات المجتمع المدني لتعزيز المساواة بين الجنسين.

٤ - وأوضحت أن نهج حكومتها في تعزيز مساواة الجنسين يستند إلى إدراكها أن نوع الجنس عامل فاعل في أنظمة الأمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الحالية، وأن وضع المرأة المفتقر إلى المساواة قد نشأ وبقي في الوجود لأسباب ناجمة عن تلك النظم. وإن معاملة الرجال والنساء بنفس الطريقة لن تؤدي لضمان المساواة في النتائج إذ أن النساء والرجال قد خبروا علاقات اجتماعية وأوضاع حياتية متباينة، وتأثر وضع المرأة، علاوة على ذلك، بالعنصر والإثنية والعوق والانتماء للسكان الأصليين والدخل. وتمشيا مع ذلك النهج كان من أهم مكونات الخطة الاتحادية لمساواة الجنسين هو أن يُطلب من كل الإدارات والوكالات الاتحادية إجراء تحليل قائم على نوع الجنس للسياسات والتشريعات المستقبلية من أجل دعم

أهداف مساواة الجنسين. وبالمثل كانت المقاطعات والأقاليم مهتمة بتطوير أنشطتها الخاصة لتعزيز مساواة المرأة في كثير من مجالات الاهتمام ذات الأهمية التي حددها منهاج عمل بيجين.

٥ - وأردفت أن جهود كندا لتعزيز مساواة المرأة وحقوقها الإنسانية على الصعيد الدولي هي انعكاس للعمل المضطلع به داخليا، إذ أن حكومتها قد دعمت باستمرار انصهار حقوق الإنسان للمرأة ومراعاة اعتبارات نوع الجنس في عمل المحافل الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة الشعوب البريطانية. ولعبت حكومتها دورا رئيسيا في إبراز بعض القضايا إلى مقدمة الحوارات الدولية كقضية العنف ضد النساء، وحقوق المرأة كقضايا لحقوق الإنسان، والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والمرأة وصنع القرار.

٦ - وتطرقت إلى الهيكل القانوني قائلة إن واحدا من المصادر الرئيسية للحماية ضد التمييز في كندا هو ميثاق الحقوق والحريات الذي يضمن لكل الكنديين المساواة أمام القانون. وبمقتضى الميثاق يستطيع أي شخص في كندا أن يتصدى لأي تشريع صادر عن السلطات الاتحادية أو سلطات المقاطعات أو السلطات الإقليمية إذا رأى فيه أي نوع من التمييز. وقد لعب الميثاق دورا محوريا في تشكيل الفقه القانوني وتسبب في تقدم فعلي بارز للمرأة. فعلى سبيل المثال قررت المحكمة العليا أن مبادئ العدالة الأساسية تقضي بأن قبول تاريخ المرأة الجنسي في البيِّنات هو نوع من التمييز ضد الضحية، ما لم يكن ذا علاقة مباشرة بالشخص المتهم بإيذائها جنسيا.

٧ - ومضت متحدثة عن تطور هام في مجال حقوق المرأة القانونية هو إعادة العمل ببرنامج لطعون المحاكم في ١٩٩٤ والذي كان له دور حيوي في إتاحة المعونة المالية لتمكين الأفراد المنتمين إلى الأقليات اللغوية الرسمية والمجموعات المطالبة بالمساواة من رفع دعاوى تجريبية بمقتضى الميثاق. وكان من ضمن التطورات في مجال حقوق المساواة إضافة التوجه الجنسي عام ١٩٩٦ إلى أسس التمييز الممنوعة بمقتضى القانون الكندي لحقوق الإنسان. وبذلك التعديل أصبح القانون متماشيا مع ميثاق الحقوق والحريات الكندي وكفل لمتعاطي اللواط والسحاق نفس الحماية الأساسية ضد التمييز وعلى قدم المساواة مع بقية الكنديين.

٨ - ومضت قائلة إن كندا قد اعتمدت مؤخرا عددا من المبادرات للنهوض بمساواة المرأة ولا سيما في الحقل الاقتصادي والاجتماعي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أدخلت مجموعة من التعديلات على قانون الإنصاف في العمالة سعيا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة وضمانا للتمثيل العادل في قوة العمل للنساء والأقليات الملحوظة والمعوقين والأشخاص المنتمين إلى السكان الأصليين. وقد وسع التشريع الجديد نطاق سريان القانون ليشمل الخدمة الاتحادية العامة، والشركات المدارة من قبل السلطات الاتحادية والتي توظف أكثر من مائة شخص، والشركات التي تتعامل مع الحكومة الاتحادية. وعلاوة على ذلك زاد القانون نطاق ولاية لجنة حقوق الإنسان الكندية لتشمل رصد التطابق مع القانون كما أعطى قوة إضافية لعملية استعراض ذلك التطابق.

٩ - وتناولت مجموعة من التدابير لرعاية الأطفال من المنتظر بدء نفاذها في ١٩٩٧ وغرضها إقامة نظام أكثر إنصافا ومواءمة لرعاية الأطفال وتعزيز فرص الدخل الإضافي الذي يدفع للعائلات المتدنية الدخل. ومن شأن تلك التغييرات، والتغييرات الأخرى في طريقة فرض الضريبة على تلك المساعدات، توفير مزيد من الأمن الاقتصادي للنساء والأطفال في مختلف أنواع الأسر. ونظرا لأن حضانة الطفل في حالات الطلاق غالبا ما تؤول إلى النساء فإن تلك التعديلات تمثل تقدما بارزا لصالح المرأة.

١٠ - واستطردت قائلة إن المبادرات الأخرى تشمل تشريعا جديدا للتأمين على العمالة يعكس تحليل نوع الجنس المضطلع به وفقا للخطة الاتحادية لمساواة الجنسين وتعهدات بيجين، وتشمل أيضا التحسن الجاري في الإحصائيات والمؤشرات كوسيلة لتقييم الوضع الاقتصادي للنساء وتحديد العقبات، وتشجيع الاستقلال الاقتصادي ومساواة المرأة على مستوى المقاطعات والمستوى الإقليمي عن طريق تقاسم المعلومات وتنمية المهارات في مجالي التخطيط المالي والمقاولة والعمل في مجال قياس وتقييم العمل المنزلي غير المأجور.

١١ - ومضت تقول إن الحكومة تضع أولوية كبرى لإزالة العنف المنتظم ضد النساء باعتباره مشكلة معقدة لها جذورها في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي عانت منها المرأة عبر جميع الحدود الاجتماعية والعنصرية والاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة اضطلعت الحكومة ببحوث واسعة لتفهم أفضل لأبعاد العنف ضد المرأة في كندا، واعتمدت لذلك نهجا شاملا وكليا. واشتمل ذلك النهج على تدابير عريضة القاعدة لتعزيز استقلال النساء الاقتصادي ومساواتهن الاجتماعية بالإضافة إلى تدابير محددة موجهة نحو الصحة وأنظمة العدل الاجتماعي والجنائي وكذلك نحو المدارس وأماكن العمل ونحو إذكاء الوعي بين الجمهور بشكل عام.

١٢ - وتضمنت المبادرات، على سبيل المثال، إنشاء ملاجئ للطوارئ ومساكن للأجل الطويل للنساء اللائي يتعرضن للضرب ولعائلاتهن، وإدخال نطاق واسع من الإجراءات التشريعية لمحاربة العنف بما في ذلك تقييدات جديدة على حيازة واستعمال الأسلحة النارية وإجراءات لتحسين فعالية الأوامر المهدئة ووضع روادع جنائية على التعقب. وقد تم مؤخرا إدخال تشريع جديد من شأنه تعديل المدونة الجنائية بحيث تسمح بمحاكمة الكنديين في كندا عن سفرهم للخارج بحثا عن الاستغلال الجنسي للأطفال، ويزيد من العقوبات على الذين يستغلون المومسات والمراهقات في كندا. ويمنع التشريع صراحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة في كندا.

١٣ - وتابعت قائلة إنه بُذلت جهود لتحقيق تحسن في حياة النساء الأصليات ولكسر حلقة الاتكال والانتاجية المفقودة وزيادة الإنفاق الاجتماعي، تلك الحالات التي تعكس أوضاع كثير من سكان كندا الأصليين. وتمثلت إحدى تلك المبادرات بإنشاء اللجنة الملكية للشعوب الأصلية التي أوصت بشمل النساء الأصليات بشكل محدد في كل عملية ترمي إلى تحديد سلطات حكومات السكان الأصليين وضمان إسهامها الكامل والمتساوي في هيئات اتخاذ القرار المسؤولة عن وضع وتنفيذ التدابير الرامية لضمان أمنهن البدني والعاطفي. وأوصت اللجنة أيضا بأن يلتزم الزعماء الأصليون التزاما علنيا واضحا بتأييد حق كل أعضاء

المجتمع في السلامة من العنف ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين. وكان هنالك توصيات أخرى متصلة بالتنمية الاقتصادية والتعليم والتدريب والإسكان والصحة وقانون الأسرة. ويمثل تقرير اللجنة الملكية عملا هاما وسوف تؤدي توصياتها واسعة النطاق دورا هاما في إثراء المناقشة العامة ووضع السياسات.

١٤ - وأشارت إلى أن اهتماما كبيرا ينصب على صحة المرأة، إذ أن النساء يمثلن الغالبية بين موفري ومستهلكي خدمات الرعاية الصحية في كندا، ومن الحيوي جدا للبلد أن تتضامن كل مستويات الحكومة في العمل لضمان وصول النساء في كندا إلى الخدمات الصحية المناسبة. وتمثلت إحدى المبادرات الهامة في ذلك الصدد ببرنامج ذي خمس سنوات يهدف لإنشاء خمسة مراكز متعددة التخصصات في البلد لتوفير النصح للحكومة ولمنظمات الصحة حول السياسات وإنشاء شبكات من الأفراد والمجموعات ذوي العلاقة بصحة المرأة محليا ووطنيا وعالميا. واستهدفت مبادرات أخرى زيادة فهم النظام الصحي وتجاوبه مع قضايا صحة المرأة وضمان مساواة النساء في اقتسام فوائد المستحضرات الطبية الجديدة.

١٥ - واستطردت تقول إن أولويات حكومتها في السنوات القادمة ستشمل زيادة استقلال المرأة الاقتصادي وإزالة العنف النظامي ضد النساء والأطفال، والتصدي بذلك لاثنين من أخطر مشاكل حقوق الإنسان التي تواجهها المرأة في كندا. وأضافت أن الكثير من المكاسب التي استعرضها تقريرها كانت نتيجة لتضافر الجهود لنطاق عريض من العناصر الفاعلة وكل قطاعات المجتمع الكندي؛ وأن حكومتها تؤمن بأن الالتزام المستمر بتلك الشراكات هو عنصر رئيسي في النهوض بمركز المرأة في كندا.

١٦ - وتناولت أسئلة اللجنة التي تم استلامها قبل الاجتماع، فأعلنت أن إعداد الردود كان نتيجة لتعاون ومشاورات واسعة بين الحكومات وأن الأسئلة المتصلة تحديدا بالمقاطعات والأقاليم تم الرد عليها بقدر الإمكان. ولكن عددا من الردود لا زال قيد الإعداد وسيتم تقديمها كجزء من تقرير كندا الدوري الخامس. وقالت إنها سترد على الأسئلة المقدمة بقراءة أجزاء مختارة من تقرير العمل الرسمي الذي سبق أن أتيح للجنة وستحيل الأعضاء على التقرير ومرفقاته ذات الصلة للمعلومات الإضافية.

١٧ - وتابعت قائلة إن قانون تعدد الثقافات الكندي اعترف بأن أناسا من ثقافات كثيرة ساهموا في صنع تقدم البلد، وإن لكل منهم دورا مستمرا يؤديه. وقالت إن الحكومة تعمل على تحديد وإزالة الحواجز والتحيزات بغية تعزيز التعدد الثقافي عن طريق التشجيع لا عن طريق التدابير القسرية. ويشدد القانون على التزامات الميثاق الكندي للحقوق والحريات بتعزيز المساواة.

١٨ - وأردفت تقول إن المبادرة ذات الأعوام الأربع الرامية لتوفير العمالة وفرص الأعمال الحرة للنساء المنتميات للسكان الأصليين قد أشرفت عليها منظمة وطنية غير حكومية تضم اتحادات النساء الأصليات. وهنالك برامج أخرى بما في ذلك تدابير مشتريات الغرض منها زيادة المؤسسات التجارية الأصلية التي تتقدم للعقود الاتحادية.

١٩ - وأشارت إلى أن المحاكم قد قضت بأن الولاية القضائية في حقوق الإنسان منوطة بالحكومة التي تنظم النشاط موضوع النظر. ويخضع حوالي ١١ في المائة من قوة العمل للولاية القضائية الاتحادية وهي، تحديدا، القانون الكندي لحقوق الإنسان؛ وتخضع البقية لتشريعات المقاطعات والأقاليم التي توفر حماية مماثلة. ويجري حاليا استعراض شامل لقانون حقوق الإنسان.

٢٠ - وأوضحت أن الخطة الاتحادية لمساواة الجنسين تتضمن أهدافا استراتيجية والتزامات حتى العام ٢٠٠٠، وتمثل عماد التنفيذ الحكومي لمنهاج عمل بيجين. وهدفها الرئيسي هو تطبيق التحليل المبني على نوع الجنس في عمل الحكومة الاتحادية في مجالات السياسة والتشريع. ويتعاون الوزراء الاتحاديون والإقليميون ووزراء المقاطعات المسؤولون عن مركز المرأة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل المساواة الاقتصادية ورصد تنفيذ منهاج عمل بيجين. وتقوم "منظمة مركز المرأة في كندا" برصد تنفيذ الخطة الاتحادية بالاشتراك مع منظمات أخرى لمساواة الجنسين.

٢١ - وأردفت أن نسخا مجانية من الاتفاقية ومن تقرير كندا متاحة للجمهور. ورغم أن ثلاثة منظمات غير حكومية قد قدمت تعليقاتها على التقرير الدوري الثالث فإنه ينبغي ملاحظة أن واحدة منها وهي "لجنة العمل الوطني بشأن مركز المرأة"، هي منظمة مظلية تضم قرابة خمسمائة منظمة نسائية. وتواصل الحكومة التشاور مع المنظمات حول القضايا المتصلة بالاتفاقية.

٢٢ - ومضت قائلة إن تحديد العقبات التي تواجه تقدم النساء الفعلي يتم على المستوى الاتحادي بالتشاور حول أولويات السياسة مع منظمات المرأة، وإن كثيرا من المبادرات تشتمل في داخلها على استعراضات للسياسة والبرامج. وقالت إن تحسن الإحصائيات والمؤشرات ساعد في تقييم مركز المرأة والتعرف على العقبات وأن مثالا واحدا على ذلك هو تضمين مسائل العمل غير المأجور في تعداد ١٩٩٦.

٢٣ - وتابعت قائلة إنه لا توجد إجراءات تشريعية محددة في جزيرة الأمير إدوارد لتطبيق المادة ٣ من الاتفاقية عدا قانون الإنصاف في الأجور. وكانت معظم المناصب السياسية العامة في الإقليم قد شغلتها النساء لعدد من السنوات، ولكن الأحزاب السياسية غير مرتاحة الآن لتدني عدد النساء المرشحات للانتخابات. ومع ذلك فإن النساء ممثلات بين قضاة المحكمة العليا للمقاطعة.

٢٤ - وأردفت قائلة إن التشريع في إقليم الشمال الغربي يمنع التمييز على أساس الجنس، وتتولى إدارة العدل التحقيق في الشكاوى بذلك الصدد. وقد أدى اتباع سياسة العمل الإيجابي في الإقليم إلى إعطاء الأفضلية للنساء المتقدمات لشغل مناصب غير تقليدية أو إدارية وذلك بعد الأفضلية الممنوحة للنساء الأصليات.

٢٥ - وأضافت أن هنالك قانونا جديدا للإنصاف في العمالة يتسم بالصرامة ويخضع لاستعراض برلماني كل خمسة سنوات. وتقوم الهيئة الكندية لتنمية الموارد البشرية برصد الإنصاف في الأجور في المؤسسات التي تديرها الحكومة الاتحادية.

٢٦ - ومضت تقول إن اتفاقية حكومة المقاطعة في نوفا سكوشيا كانت الأقوى تأثيرا من بين ٣٣ برنامجا للعمل الإيجابي. وقد شُرع في تنفيذ سياسة مستكملة تلتزم بتعزيز المساواة في مكان العمل للأشخاص الواضح تميزهم العنصري والأشخاص المعوقين والنساء، وتكفل للمجموعات المحددة تمثيلها بصورة متناسبة في كل المناصب وكل مستويات الخدمة المدنية، وتسعى لإزالة الحواجز أمام تقدمها. ومطلوب من كل الإدارات الحكومية وضع خطط للعمل الإيجابي وتوثيق التقدم المحرز.

٢٧ - وواصلت تقول أيضا إن القانون الجنائي اعتبر الاشتراك في الصور الإباحية المتعلقة بالأطفال جريمة يتم تتبعها على مستوى المقاطعة، إذ أن إنفاذ القانون الجنائي يقع ضمن الولاية القضائية للمدعين العامين في المقاطعة.

٢٨ - وأردفت أنه ليس هنالك تشريع جديد للفحش فالقانون الجنائي يحظر التعامل في المواد الفاحشة أي الأعمال التي تمثل استغلالا للجنس. وهو مفهوم قامت المحاكم بتعريفه. وقضت المحكمة العليا مؤخرا بأن كل تعد على حرية التعبير يعتبر مبررا في ضوء الضرر الذي كان سيقع على المجتمع لولا ردعه. ويحظر في كندا أيضا استيراد المواد البذيئة والصور الإباحية المتعلقة بالأطفال.

٢٩ - وقالت إن هيئة النساء الكنديات في الاتصالات وهي هيئة وطنية لتقدم المرأة في صناعة الاتصالات، قد اتخذت عددا من المبادرات بصدد تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار في أجهزة الإعلام.

٣٠ - وفيما يتعلق بالإساءة الجنسية للأطفال، أدخلت الحكومة الاتحادية خطة العمل للأطفال التي تتصدى في جملة أمور لمآسي ضحايا الإساءة أو الإهمال الجنسي. وقد تم اتخاذ إجراءات أخرى للتقليل من الإساءة للأطفال وصون الأطفال من التعرض للخطر. ومع ذلك لا توجد إحصائيات أفقية موثوقة فيما يتعلق بالإساءة الجنسية للأطفال.

٣١ - واستطردت تقول إنه لا يوجد قانون اتحادي محدد يتصدى للعنف العائلي ولكن الحكومة الاتحادية أدخلت عديدا من الإصلاحات التشريعية لتحسين استجابة نظام العدل الجنائي وعلى وجه التحديد استحدثت جريمة جديدة للتحرش الجنائي للتصدي لحالات التعقب. كما تم تعزيز الأحكام المتعلقة بروابط السلام واعتبرت الإساءة للزوجة والطفل ظرفا مشددا في أحكام العقوبات، وكذلك جرى تعزيز الأحكام الخاصة بالتحرش الجنائي. وتعيد الحكومة الاتحادية حاليا تقييم نهجها المتعلق بالعنف العائلي في سياق استراتيجية أوسع للتصدي للعنف في المجتمع وهي قضية تتعاون فيها السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعات والأقاليم.

٣٢ - وذكرت أنه تتوافر في نوفا سكوشيا خدمات منزلية انتقالية للنساء الأصليات اللاتي يعانين من العنف العائلي وكذلك خدمات المعلومات والخدمات المرجعية. وفي المنازل الانتقالية تتوافر خدمات الترجمة، وفي إقليم يوكون تـُتاح برامج العنف العائلي لكل النساء والفتيات.

٣٣ - وتابعت قائلة إن الحكومة تواصل تنفيذ نهج طويل الأجل متعدد التخصصات تجاه العنف العائلي يتكون من عدد من المبادرات تشمل تدريب الشرطة على العنف في العلاقات. وليس هنالك قانون اتحادي وحيد بشأن العنف أو العنف ضد النساء، ولكن الحكومة ملتزمة بالقضاء على جميع أنواع العنف ضد المرأة. وفيما يختص بما إذا كان العنف نوعا من التمييز على أساس نوع الجنس فإن قانون حقوق الإنسان الكندي ينص صراحة على منع التحرش الجنسي كصورة من صور التمييز. وعلى المستوى الإقليمي فإن قانون نوفا سكوشيا لحقوق الإنسان يذكر التحرش الجنسي صراحة ولكنه لا يقصرها على النساء.

٣٤ - واسترسلت قائلة إن المنظمات غير الحكومية معنية بشكل عام بالأنشطة الخاصة بضحايا العنف الجنسي عن طريق توفير الملاجئ والمراكز والخدمات الأخرى للنساء والأطفال الذي يتعرضون للإساءة. وقد كانت تلك المنظمات كثيرة النشاط في وضع استراتيجيات للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال ومنحتها الحكومة الاتحادية بعض الدعم المالي في ذلك الصدد.

٣٥ - وأردفت قائلة إنه لا تتوفر إحصاءات أفقية موثوقة بشأن العنف ضد النساء، إذ أن معظم ذلك النوع من الجرائم لا يتم الإبلاغ عنه. ولكن دراسة استقصائية لعام ١٩٩٣ قدرت بـ ٢٩ في المائة عدد النساء الكنديات اللائي يعشن مع رجال وقد تعرضن للضرب. ولم يتم إبلاغ الشرطة إلا بـ ٢٦ في المائة من الحالات التي تعرضت فيها النساء للضرب. وهناك ٠٠٠ ٨٥ امرأة وطفلا معالا تم إدخالهم إلى المنازل الانتقالية في ١٩٩٤-١٩٩٥.

٣٦ - وأضافت أن نيوفاوندلاند ومقاطعات أخرى اضطلعت ببرامج تهدف إلى إتاحة بداية متساوية للفتيات والفتيان من حيث تنميتهم كأفراد. وفي نوفا سكوشيا اضطلعت السلطات الإقليمية ببرامج تعليمية لتوفير رؤية إيجابية للفتيات والنساء. وفي مقاطعة الشمال الغربي أنتجت سلسلة من الإعلانات التلفزيونية بشأن قضية العنف ضد النساء.

٣٧ - ومضت إلى القول بأن إحصائيات العقوبات الكندية لا تفصح عن جنس ضحايا الجرائم العنيفة، ولكن هناك جرائم معينة كانت ضحاياها أساسا من الإناث وبذلك تكشف إحصائيات تلك الجرائم إلى درجة معينة عن العقوبات المفروضة على أولئك الذين ارتكبوا جرائم عنف ضد النساء. ففي ١٩٩٥ بلغ عدد الضحايا الإناث ٤٩ في المائة من ضحايا جرائم العنف و ٨٤ في المائة من ضحايا الاعتداء الجنسي و ٤٦ في المائة من ضحايا الاعتداء غير الجنسي. وهنالك نسبة هامة من الذين حوكموا بتلك الجرائم في السجون يتراوح عددهم بين ٢٩ في المائة بالنسبة للاعتداء غير الجنسي إلى ٦٥ في المائة بالنسبة للاعتداء الجنسي.

٣٨ - وأفادت أن الدعارة نفسها ليست محرمة في كندا ولكن ثلاثة أنواع من الأنشطة المتصلة بالدعارة تعتبر غير قانونية بموجب القانون الجنائي. وقد صيغت أحكام القانون بحيث تمنع إرغام الأفراد على حياة الدعارة. ويتعرض للعقوبة على ذلك الزبائن والمومسات أنفسهن. وبالنسبة للدعارة المرتبطة بالشباب فإن كل الجرائم المعرضة للاتهام والمقاضاة تتلقى عقوبات مشددة متى كانت المومس دون ١٨ سنة من العمر.

٣٩ - وأوضحت أن تحديد العدد الفعلي للنساء والفتيات في مجال الدعارة يكاد يكون مستحيلا، بيد أنه يبدو من أبحاث إدارة العدل أن أعداد النساء في الشوارع قد تزايدت مؤخرا رغم جهود إنفاذ القانون. وفي ١٩٩٥ كان متوسط أعمار الإناث المشتغلات بالدعارة ٢٨ عاما ولكن دراسة حديثة أوضحت أن غالبية المومسات قد رسبن في المدارس الثانوية وأن مهاراتهن للوظائف محدودة جدا وأن لغالبيتهن سجلا إجراميا. وهنالك أيضا قرائن تدل على تزايد الجريمة ضد المومسات وهو أمر ذو صلة باعتمادهن على المخدرات. ولكنه يظل من غير الممكن القول إن كانت المومسات أكثر عرضة لأن يصبحن ضحايا للعنف من النساء الأخريات. ولا تتوافر معلومات عن نسبة المومسات المهاجرات سواء بصورة شرعية أو غير ذلك.

٤٠ - وأضافت أن الحكومة تعترف بأهمية الملاجئ وإعادة التأهيل للمومسات وهنالك اتفاق عام على الحاجة إلى برامج لإساءة استعمال العقاقير وللتدريب وفرص العمالة. ويمثل تدريب موظفي القضاء والعاملين مع المومسات أولوية أخرى. وتتولى المقاطعات مسؤولية تشغيل البرامج.

٤١ - وفيما يتعلق بمعدلات وقوع العنف ضد المومسات قالت إن دراسة حديثة قد أوضحت أن الاعتداء البدني والجنسي على المومسات يحدث عادة من جانب الزبائن والقوادين والأصدقاء. وفي عام ١٩٩٥ كشفت تقارير الشرطة أن أربعة من كل عشرة حوادث تتعلق بالقوادة تشتمل أيضا على انتهاك إجرامي آخر على الأقل وفي نصف تلك الأحداث تقريبا كان هنالك اعتداء جنسي أو اعتداء من نوع آخر. وقد مثلت المومسات المعروفات ٥ في المائة من كل حالات القتل المبلغ عنها بين ١٩٩١ و ١٩٩٥. ولم يُعرف مرتكبو القتل في معظم تلك الحالات.

٤٢ - ومضت تقول إنه جرى تعديل القانون الجنائي وقانون الإثبات الكندي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ واستحدثت ثلاث جرائم جديدة ذات صلة بالإساءة الجنسية للأطفال. وقد عدلت أيضا قواعد الإثبات والإجراءات بالنسبة للجرائم الجنسية وشهادات الشباب بهدف تحسين حماية الأطفال ضحايا الإساءة الجنسية والشهود عليها وزيادة فرص المحاكمة الناجحة لتلك القضايا مع تخفيف عبء الشهادة في المحاكم على الشاكين صغار السن وتحقيق التناسب بين العقوبة وشدة الجريمة. وقد ساعد على تطبيق تلك الإصلاحات التشريعية تطور المعارف القانونية للجمهور وللمشتغلين بالمهن القانونية وتوافر التمويل للمشاريع والبحوث وحملات الاتصالات. فقد أجرت إدارة العدل أبحاثا لتقدير أثر القوانين الجديدة ووجدت في جملة أمور زيادة في إبلاغ الشرطة بحوادث الإساءة الجنسية للأطفال وزيادة في عدد التهم الموجهة من الشرطة ومعدلا عاليا لأحكام الإدانة.

٤٣ - وتابعت قائلة إن مشاركة المرأة في السياسة قد زادت خلال العقد الماضي: فشكلت النساء ١٨ في المائة من أعضاء البرلمان، وفي المقاطعات بلغ عددهن ١٣٣ من مجموع ٧٥٦ برلمانيا. وكان هنالك عدة أسباب محتملة لتلك الزيادة في التمثيل مثل الزيادة في تعليم المرأة فوق الثانوي ومساهمتها في قوة العمل المأجور. ويمكن أن تكون ضمن العوامل انخفاض معدلات الخصوبة و/أو التحسن في تقاسم مسؤوليات العائلة. وقد باشرت الأحزاب السياسية عددا من الإجراءات لزيادة تمثيل المرأة. وشهدت التسعينات انتخاب أول رئيسة للوزراء وأول امرأة ترأس حزبا سياسيا وطنيا وأول امرأة لنيابة رئاسة الوزراء وأول امرأة لمنصب الوزير الأول.

٤٤ - وأشارت إلى أن النساء ظل تمثيلهن دون المعدل في جميع المحاكم الكندية تقريبا. ورغم التقدم الذي طرأ في السنوات الأخيرة فإن سرعة التحول في التعيينات لا زالت متواضعة. وربما كان من أسباب ذلك أن كثيرا من النساء، ولا سيما ذوات المسؤوليات العائلية، لم يجدن الفرصة لاكتساب الخبرة اللازمة لاستيفاءها التعيين.

٤٥ - وفيما يتعلق بنتائج الدراسة المتعلقة بتقدم المرأة في الخدمة المدنية، قالت إن نشر تقرير فريق العمل العام بشأن العوائق التي تواجه المرأة في الخدمة العامة في ١٩٩٠ قد أدى إلى إدخال إجراءات واسعة النطاق في الإدارات والوكالات لاجتذاب وتدريب النساء والاحتفاظ بهن في كل مستويات ومجموعات التشغيل في الخدمة المدنية بغية مساعدة الموظفين في التوفيق بين العمل ومسؤوليات الأسرة. وقد شملت تلك الإجراءات إدخال ساعات مرنة وأسبوع عمل متغير مع إمكانية العمل في المنزل.

٤٦ - وذكرت أن الفريق الاستشاري لإنصاف المرأة في التوظيف قد أنشئ عام ١٩٩١ بهدف إسداء المشورة لوزير الخزانة حول الشؤون المتعلقة بتوظيف المرأة في الخدمة العامة والاحتفاظ بها وتطويرها المهني، ونتيجة لذلك تم إحراز تقدم لا يستهان به. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٦ مثلت النساء ٢١,٣ في المائة من الموظفين في المستوى التنفيذي. وقد عقدت أمانة مجلس الخزانة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ مؤتمرا للموظفين الطامحين إلى دخول المراتب العليا في الخدمة ونظرا للإقبال فقد جرى التخطيط لمؤتمر آخر في آذار/ مارس ١٩٩٧.

٤٧ - السيدة غافرو (كندا): قالت إن تقرير كندا الدوري الثالث يذكر في الفقرة ٣٥١ أن التقدم المحرز في تمثيل المرأة في الخدمة العامة في مقاطعة كيبيك تميز بعدم الانتظام؛ بيد أن الوضع قد تغير خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدوري الرابع كما هو واضح من الإحصائيات المضمنة في المرفق الأول. ومع ذلك فإن الإحصائيات لم تأخذ كل العوامل في الاعتبار. وقد كانت النساء ذوات الخبرة المحدودة نسبيا، ولا سيما أولئك المعينات في الخدمة العامة عن طريق برنامج العمل الإيجابي، أول المتأثرات بخفض الوظائف استنادا إلى عدد سنوات الخبرة. وقد عُين عدد قياسي من النساء في الوظائف العليا في كيبيك: إذ شغلت النساء ٢٤ في المائة من الوظائف على مستوى نائب الوزير في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٤٨ - السيدة بيرغيرون دي فيلييير: قالت إن القوات الكندية قد اعتمدت منذ شباط/فبراير ١٩٨٩ سياسة تسمح للنساء بالعمل في كل المهن العسكرية باستثناء الغواصات. وقد وضع ذلك الاستثناء نظرا لعدم توافر الخصوصية الكافية.

٤٩ - وذكرت أن النساء في الخدمة العسكرية لا زلن يواجهن بعض المشاكل ولكن معظمها يعالج من خلال تسلسل القيادات. وهناك مشاكل أكثر تعقيدا يقوم بعلاجها عدد من الوكالات بينها فرعان داخل مديرية سياسة الموظفين ومجلس مستشاري الوزير.

٥٠ - وأردفت أن النساء مثّلن ٦ في المائة من الوحدة الكندية المشاركة في حرب الخليج و ٥ في المائة من مساهمة كندا في عملية يوغوسلافيا. ومع أن نسبة النساء في الخدمة العسكرية قد تزايدت باطراد خلال السنوات العشرين الأخيرة، إلا أنه لم تُجر دراسات عن التأثير الكلي لزيادة أعدادهن. بيد أن عددا من التغيرات قد طرأت على السياسة العامة لإدارة الموظفين.

٥١ - ومضت تقول إن رؤساء البعثات الدبلوماسية يُختارون أساسا من بين الموظفين الأقدم المحترفين. ولكي يبلغوا ذلك المستوى يقضي الموظفون عادة أكثر من عشرين عاما في الوزارة. وبالنظر إلى قلة أعداد النساء المعينات كموظفين صغار في السنوات الماضية فإن تمثيل المرأة لا زال محدودا في المستويات العليا. بيد أن عدم التوازن في التعيين قد صحح وستتوافر تدريجيا أعداد متزايدة من النساء لملء وظائف رؤساء البعثات. وثمة حاليا ٢٠ امرأة بين رؤساء البعثات الدبلوماسية البالغ عددهم ١٠٤.

٥٢ - وتابعت قائلة إن التعيين في الخدمة الخارجية يتم عبر امتحان تحريري سنوي للحائزين على المؤهلات الأساسية. وعلى أساس نتائج ذلك الامتحان يتم اختيار عدد من المرشحين لإجراء مقابلة معهم. ومنذ ١٩٩٥ أصبح مكفولا إجراء المقابلات مع عدد مساو من المرشحين والمرشحات وتعرض وظائف الخدمة الخارجية على أكثرهم نجاحا. وأضافت أن عدد التعيينات في كل سنة يتحدد بمعدل شغور الوظائف والمؤهلات المطلوبة. وقالت إن طريقة الاختيار المتبعة هي نفسها بالنسبة للرجال والنساء وإن التدابير المتوخاة للتصدي لقضايا من قبيل عمالة الزوجين واحتياجات الأطفال التعليمية فهي متاحة لكل الموظفين رجالا ونساء. ولا ينطوي زواج الدبلوماسي، ذكرا أو أنثى، بشخص أجنبي على أية آثار بالنسبة لتقدمه المهني.

٥٣ - وذكرت أن الحاجة إلى التمثيل التناسبي للجنسين شاغل رئيسي وأنه مأخوذ كعامل في قرارات التوظيف المتصلة بالشواغر في البعثات بالخارج وفي المقر. وكان أيضا عاملا في مساندة المرشحين الكنديين لوظائف المنظمات الدولية التي تشارك فيها كندا.

٥٤ - وأفادت أن الإحصائيات قد دلت على أن النساء يمثلن ٣٠ في المائة من موظفي وكالات التنمية الكندية بالخارج وأن ٥٤,٥ في المائة منهن متزوجات أو شريكات وفق القوانين العرفية. ولا تتوافر معلومات عن الكيفية التي توازن بها النساء بين العمل والحياة العائلية.

٥٥ - وأردفت أن البرنامج الكندي للمنح الدراسية انتهى في ١٩٩٥. ولكن قروض الطلاب الكندية وفرت المنح للفرص الخاصة بالنساء اللائي يقمن بدراسات للحصول على درجة الدكتوراة في التخصصات التي يقل فيها تمثيل المرأة. ولم تتوافر معلومات عن البرنامج ولكنه معروف أن دخل المرأة الحاصلة على الدكتوراة يساوي دخل الرجل الحاصل على نفس الدرجة.

٥٦ - ومضت تقول إنه عوضا عن استعمال سياسات محددة لتغيير ميل النساء إلى الدراسات في مجالات المرأة التقليدية، فإن الجهود توجهت لضمان قدرة النساء على اتخاذ الخيارات لتحقيق طموحاتهن وقدراتهن في كل المجالات دون أن يتعرضن لأي نوع من التمييز.

٥٧ - السيدة غافرو (كندا): قالت إن إحصاءات ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ في كيبيك كشفت عن نقص طفيف في نسبة النساء اللائي يدرسن في المجالات النسوية التقليدية، وعن زيادة مقدارها ٥ في المائة في نسبة النساء الحاصلات على مؤهلات في مجال العلوم. وتجلت زيادة أكثر أهمية وتبلغ ١٠٠ في المائة في أعداد النساء المتأهلات في إدارة الأعمال والتجارة. وذكرت أن صناعة البناء في كيبيك كانت تارخيا مغلقة أمام المرأة ولكن سُنت قوانين في ١٩٩٥ لتمكين النساء من العمل في تلك الصناعة.

٥٨ - السيدة بيرغيرون دي فيلبير (كندا): قالت إن تدابير الضرائب الجديدة المقترحة في الميزانية الاتحادية لعام ١٩٩٦ تتضمن اقتطاعات لرعاية الأطفال ورصيدا لصالح التعليم ستوفر مساعدة إضافية للطالبات.

٥٩ - ولاحظت فيما يتعلق بمعدلات محو الأمية أن النساء أحرزن مجموعا يتفوق تفوقا طفيفا على الرجال في واحد من ثلاث تصنيفات لمحو الأمية وضعتها الدراسة الاستقصائية العالمية لمحو الأمية لدى البالغين عام ١٩٩٤. ويوفر التوثيق توزيعا تفصيليا لمعدلات محو الأمية حسب المنطقة ونوع الجنس.

٦٠ - وذكرت أن إحصائيات ١٩٩٣ أشارت إلى متوسط هجر المدرسة بسبب الرسوب يبلغ ١٤ في المائة بالنسبة للنساء في المرحلة الثانوية مقارنا بـ ٢٢ في المائة للرجال. بيد أن البيانات بشأن مرحلة ما بعد الثانوية لم تتوافر بعد.

٦١ - وأضافت أن اتحاد المعلمين في نوفا سكوشيا يعمل بنشاط للنهوض بالمرأة عن طريق لجنة المرأة التابعة إليه؛ وكذلك تفعل منظمة المرأة في التعليم. كما أن سيدة تتولى منصب نائبة وزير التعليم والثقافة.

٦٢ - وتابعت قائلة إن حكومة كندا قج اتخذت عددا من التدابير بغية توفير الدعم لحاجات الكنديين. كما أنها أقرت بأن تحسين أوضاع العائلات منخفضة الدخل يستلزم على الأجل الطويل توفير المهارات اللازمة لتغذية سوق العمل في المستقبل. ولذلك تُتخذ التدابير لمساعدة الكنديين في الحصول على الوظائف والمحافظة عليها.

٦٣ - ومضت تقول إن الميثاق الكندي للحقوق والحريات وقانون حقوق الإنسان الكندي يوفران للمرأة في القطاعات الأضعف الحماية في أشكال متعددة. فالمادة ١٥ من الميثاق تشمل قضايا الحرمان والقوالب النمطية وانعدام القدرة السياسية. ونتيجة لذلك فقد قررت المحاكم أن التوجه الجنسي والحالة الزوجية مشمولان في تلك المادة. وتوفر تشريعات حقوق الإنسان في كل مقاطعة وإقليم، الحماية من التمييز للفئات الأضعف بين النساء مثل النساء المنتميات للسكان الأصليين والنساء المصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب.

٦٤ - وأردفت تقول إن الجهود تبذل حاليا ليؤخذ في الاعتبار التأثير المختلف لعولمة الاقتصاد المتزايدة على الرجال والنساء. ومن المعترف به أن تأثير اتفاقات التجارة الحرة سيكون غير متساو على الأجل القصير حيث تستفيد بعض القطاعات أكثر من غيرها. بيد أنه متوقع من تلك الاتفاقات أن ترفع قدرة الاقتصاد وأن تؤدي إلى مزيد من فرص العمالة والازدهار لكل الكنديين. وقد أعطى زعماء ١٨ اقتصادا مشمولة في مبادرة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ تعليماتهم بتشجيع المشاركة التامة للمرأة في تلك الشراكات.

٦٥ - ومضت إلى القول إنه لا تتوافر حاليا أي بيانات عن تأثيرات خفض حجم القطاع العام على النساء والرجال. ومن شأن برنامج تأمين العمالة الجديد أن يشتمل على إجراءات نشطة في سوق العمل ترمي إلى مساعدة الكنديين العاطلين عن العمل في الحصول على وظائف جديدة. ومن أهدافه أيضا تحسين الفوائد التي تحصل عليها العائلات ذات الدخل المنخفض.

٦٦ - واستطردت قائلة إن هناك زيادة مستمرة منذ ١٩٨١ في عدد النساء في أعلى ستة مجموعات مهنية. وهناك أغلبية للنساء في المجموعات الفنية وشبه الفنية. ولكن لوحظ أن أعداد الوظائف التي يطلق عليها صفة المهن غير التقليدية للنساء قد تناقصت منذ ١٩٨١.

٦٧ - وأوردت أنه أعيد تنظيم شعبة النساء في إدارة العمل في جزيرة الأمير إدوارد لجعلها هيئة أكثر فعالية، وكان الغرض المتوخى هو دمج التحليل القائم على نوع الجنس في دراسة سياسات وبرامج الحكومة.

٦٨ - وتناولت تعداد ١٩٩١، فقالت إن معدل مشاركة النساء المهاجرات في سوق العمل كان أقل من مشاركة النساء غير المهاجرات. بيد أن النساء المهاجرات يكسبن في المتوسط أكثر من غير المهاجرات. وأحالت اللجنة في ذلك الصدد إلى مؤشرات تعداد ١٩٩١، مؤكدة التزام كندا بالإنصاف في العمالة لكل

مواطنيها وكل المقيمين فيها بصفة دائمة. ثم مضت تقول بأن نقص التعليم أو عدم الإلمام بإحدى لغات كندا الرسمية يمكن أن يجعلا من الصعب المشاركة في قوة العمل. ولذلك فإن برامج كندا لتوطين المهاجرين واللاجئين تشمل توجيهات عامة وتدريبا لغويا ومساعدة في الوصول إلى الخدمات العامة. ورغم أن الهدف العام هو مساعدة جميع القادمين الجدد إلا أن تلك البرامج صُممت لمساعدة النساء بشكل خاص للمشاركة التامة في المجتمع الكندي دون خوف من التمييز. وتمثل حقوق ومسؤوليات الفرد في المجتمع الكندي، بما في ذلك حقوق المرأة، مواضيع هامة في كل برامج ومواد التوطين. وقد قدمت إحصائيات عن ذلك في الوثائق المتعلقة بمعدلات المشاركة في قوة العمل لعام ١٩٩١ من المولودين في كندا والمهاجرين إليها.

٦٩ - وأفادت أن كندا لا تعاني من ركود اقتصادي. ومع ذلك فقد أقر النظام الجديد للتأمين على العمل بأهمية توفير حماية معقولة للدخل ولا سيما لأولئك الذين يعيلون أسرا ذات دخل منخفض.

٧٠ - وأضافت أن ٤١٠ ٧ كنديا استفادوا عام ١٩٩٥ من برامج الإجازة الوالدية. وللمفارقة فإن ٥١٠ ١٥٨ امرأة أو ما يعادل ٩٥,٥ في المائة ممن يستحقون الإجازة، قد استفدن من حقهن في العطلة الوالدية.

٧١ - وذكرت أن الحكومة توفر الدعم للوالدين ذوي الدخل المنخفض عن طريق عدد من المشاريع المبتكرة مثل ذلك المشروع الذي يعطي الوالد الوحيد الذي يتلقى مساعدة الرعاية الاجتماعية، دعما لدخله مقابل تركه الرعاية الاجتماعية والتحاقه بالعمالة الكاملة. وتتوافر وسائل ودعم الوالدين ذوي الدخل المنخفض لتمكينهم من الانتقال من الدعم الحكومي إلى العمالة. وقد تم تسهيل الوصول إلى مرحلة تعليم بعد الثانوية بإدخال نظام المنح للطلبة المحتاجين كالأمهات الوحيدات.

٧٢ - وأشارت إلى أن مقاطعة نوفا سكوشيا تدير نظاما للمساعدة الاجتماعية من مستويين. فبرنامج فوائد العائلة يوفر المساعدة لأولئك الذين تكون حاجتهم قابلة للاستمرار. ويمثل الوالد الوحيد ٤٢ في المائة من المستفيدين من البرنامج، وتمثل الإناث ٩٧,٥ في المائة من الوالدين الوحيدين. وأردفت أن المساعدة كانت متاحة أيضا على مستوى البلديات وبمعدلات تتفاوت حسب الحالة المالية لكل مدينة. ولكن برامج معونات البلديات كانت في غالبيتها ذات طبيعة مؤقتة وإذا احتاج أحد الناس لمعونة على الأجل الطويل فإنه يتقدم بطلب للمساعدة من سلطات المقاطعة. وفي عام ١٩٩٤ جرى توسيع برنامج فارما - كير الذي يغطي نفقات الوصفات الدوائية ليشمل الوالدين الوحيدين.

٧٣ - وتابعت قائلة إن هيئة التنمية المتحدة لنساء كندا الأصليات أنشئت عام ١٩٩١ بغرض إتاحة أفضل الدعم للنساء الأصليات في إقامة الأعمال والإفادة من الفرص الاقتصادية. ولم يكن الهدف تطوير عمالة المرأة في المهن غير التقليدية وإنما إزالة الحواجز التي تعترض المرأة الأصلية في بحثها عن العمل. وفي آذار/ مارس ١٩٩٦ اتفق مجلس إدارة الهيئة على أنها قد حققت أهدافها وتقرر حلها. وقد ظل برنامج النساء الأصليات، الذي لا صلة له بالهيئة، مستمرا في تعزيز تطورهن ومشاركتهن.

٧٤ - وأضافت أن عدد النساء الأصليات في كندا عام ١٩٩١ بلغ ٥٠٠ ٥٢٢ مما يزيد عن نصف السكان الأصليين بفارق طفيف. وتتابع أعداد متزايدة منهن مرحلة ما بعد الثانوية (١٣,٣ في المائة في ١٩٩١) أو الثانوية (٤٣ في المائة) بينما يتلقى ٢٦ في المائة منهن تدريبا مهنيا. وتمثل النساء الهنديات المسجلات ما يقارب ٦٦ في المائة من الطلاب الذين تلقوا المساعدة تحت برامج دعم التعليم بعد الثانوية التابع لإدارة شؤون الهنود والتنمية الشمالية. وعلاوة على ذلك تمثل النساء الأصليات مشاركة مقدارها ٥٧,٢ في المائة من قوة العمل كما يمثلن ٣,٨ في المائة من المجموع الكلي للسكان الإناث في كندا ولكن فقط ٣ في المائة من قوة العمل النسائية. وقد نتج عن مبادرة مشاركة السكان الأصليين في قوة العمل لعام ١٩٩١ زيادة في توظيف السكان الأصليين في الخدمة الاتحادية العامة وغيرها من القطاعات. وتبذل جهود للحفاظ على توازن النوعين في الوصول إلى البرامج المكونة للمبادرة.

٧٥ - ومضت قائلة إن قانون العمل في كندا قد تم تنقيحه ليعكس اللغة المناسبة لنوع الجنس. وتبذل جهود حالية في كندا لضمان أن اللغة التي تشير إلى الرجال والنساء تُستعمل استعمالا صحيحا، ودقيقا وواضحا.

٧٦ - وأفاضت قائلة إن قانون العمل يمنح موظفي إدارة تنمية الموارد البشرية في كندا، سلطة التحقيق في تفاوت الأجور على أساس نوع الجنس من جانب الموظفين الاتحاديين ذوي الاختصاص. وفي ١٩٨٤ وضعت الإدارة برنامجا للأجر المتساوي لتغيير الطريقة التي يرى بها المخدمون والنقابات وغيرهم "عمل النساء" ويقيِّمونه. وكان البرنامج يستهدف إزالة التمييز في الأجور على أساس نوع الجنس في العمالة داخل الاختصاص الاتحادي ورصد تجاوب المخدمين مع القانون. وفي ١٩٩٤ تم التشديد على التحقق من إجراءات الامتثال بإضافة عملية مراجعة مالية شاملة. وتعمل الإدارة أيضا على زيادة إشراك النقابات في قضايا الأجر المتساوي. وقد تم تحقيق تقدم كبير في تحقيق الإنصاف في الأجور في الخدمة الاتحادية العامة، إذ أن الحكومة ظلت تعمل مع لجنة حقوق الإنسان الكندية والنقابات لوضع صيغة نهائية لاستعراض كبير بهدف تقييم عمل الخدمة الاتحادية العامة ووضع خطة محايدة من حيث نوع الجنس لذلك الغرض.

٧٧ - السيدة غافرو (كندا): قالت إن مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي قد كفله ميثاق كيبيك لحقوق وحريات الإنسان منذ اعتماد تلك الوثيقة في عام ١٩٧٥. ومع ذلك ظل النساء يتلقين ٧٠ في المائة فقط من متوسط مرتب الذكر عن العمل الكامل. وقد كان قانون إنصاف الرواتب لعام ١٩٩٦ إحدى التدابير الذي وضعته كيبيك استجابة للطموحات الشرعية للعاملات في "المهن التقليدية" اعترافا بقيمة عملهن. ورعت لجنة إنصاف الرواتب القانون وأصبح وزير العمل مسؤولا عن تنفيذه.

٧٨ - السيدة بيرغيرون دي فيلبير (كندا): قالت إن التحرش الجنسي قد أصبح محظورا على المستوى الاتحادي بموجب القانون الكندي لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٥ تم التقدم بـ ٤٥ شكوى من التحرش الجنسي وفقا لذلك القانون. وعلاوة على ذلك تطلبت بعض مواد قانون العمل الكندي أن يكون لجميع

المخدمين في القطاع الخاص الذي تنظم شؤونه الدولة الاتحادية، سياسة بشأن التحرش الجنسي يجب إبلاغها للمستخدمين.

٧٩ - ومضت تقول إن عام ٢٠٠١ سيشهد نظاما جديدا من الفوائد التقاعدية ليحل محل المدفوعات المحولة للمسنين. ويشتمل هذا النظام على فوائد عديدة لكبار السن من الكنديين ذوي الدخل المنخفض، مما يحسن أحوال ٩٠ في المائة من النساء الوحيدات الطاعنات في السن. ونظرا لارتفاع التكاليف وتغير الأحوال الديمغرافية، فإن حكومات المقاطعات والأقاليم تقوم أيضا باستعراض الخيارات لإصلاح خطة المعاشات التقاعدية. كما تقوم الحكومة الاتحادية، لدى استعراضها الخيارات الإصلاحية، بالأخذ في الحسبان الأثر التفضيلي على النساء والرجال المنتفعين بالتغييرات المحتملة في السياسات.

٨٠ - وأشارت إلى أن العدد المتزايد من النساء اللواتي يعشن لوحدهن، خاصة النساء الطاعنات في السن، يرجع أساسا إلى كونهن بقين على قيد الحياة بعد وفاة أزواجهن. وتستجيب شعبة المعمرين وكبار السن في إدارة الصحة الكندية لاحتياجات الطاعنات في السن خاصة بتقديم الإرشاد والتثقيف والبحث والبرمجة بالشراكة مع القطاعات الأخرى.

٨١ - وأضافت أنه لا توجد بيانات موثوقة عن المشاركة في استراتيجية "اللغة تعمل"، ولكنها كبرنامج تدريب من شأنها أن تتأثر باقتراح الحكومة الرامي لتحويل المسؤولية عن تدابير العمالة الممولة من الحكومة الاتحادية إلى الأقاليم والمقاطعات.

٨٢ - وأردفت أن القيود القانونية على الإجهاض قد أزيلت في عام ١٩٨٨. وتوفر حاليا جميع أقاليم ومقاطعات كندا تغطية التأمين لكل إجهاض ضروري من الناحية الصحية رغم التفاوتات داخل كل مقاطعة وبين المقاطعات ذاتها.

٨٣ - وذكرت أن الانخفاض في معدلات الحمل في الأعمار الأصغر يعكس، بعض الشيء، رغبة النساء في تأجيل الحمل والولادة لكي يتمكن من مواصلة التعليم والعمل. وقد تأثر قرار الكثيرات من النساء بتأجيل الولادة بالأهمية المطردة لمساهمة المرأة في قوة العمل بالنسبة للدخل العائلي، وبالتكلفة العالية لتنشئة الأطفال، وبتوفر سبل تنظيم النسل وصحة الأمومة وغيرها من أوجه الرعاية الصحية.

٨٤ - وأضافت أنه بعد تقرير اللجنة الملكية بشأن التكنولوجيات الإنجابية الجديدة عام ١٩٩٣ وإعلان الإيقاف المؤقت لعدد من الممارسات غير المقبولة، صدر تشريع بمنع ١٣ استعمالا غير مقبول للتكنولوجيات الإنجابية والجينية الجديدة. وبشكل عام توفر الحكومات معلومات عن أغراض ووسائل تنظيم الأسرة وعن منع انتشار الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وعن تعزيز الأنشطة الجنسية السليمة. وتدعم تلك البرامج البحث المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وتطور الحكومة هيكلا للصحة الجنسية والإنجابية بمدخلات من المقاطعات والأقاليم والمنظمات غير الحكومية.

٨٥ - وذكرت أن برنامج الصحة الكندي يتعاون، من خلال عدة مبادرات، مع الإدارات الاتحادية الأخرى، ومع منظمات ومجموعات السكان الأصليين ومع المقاطعات والأقاليم والمنظمات غير الحكومية لخفض الآثار الضارة التي تلحقها بالنساء الكحول وغيرها من العقاقير.

٨٦ - وتابعت قائلة إن معدلات انتحار الإناث تبلغ ١,٩ من كل ٠٠٠ ١٠٠ شخص من عمر ١٠ إلى ١٤ سنة، و ٤,٦ من كل ٠٠٠ ١٠٠ من عمر ١٥ إلى ١٩، و ٦,٥ من كل ٠٠٠ ١٠٠ من عمر ٢٠ إلى ٢٤، و ٧,٩ من كل ٠٠٠ ١٠٠ من عمر ٤٥ إلى ٦٤؛ ولا توجد بيانات عن أولئك اللائي تخطين سن الـ ٦٥. وقالت إنه لا سبيل لمعرفة إن كانت هناك علاقة متبادلة بين الانتحار والاستغلال الجنسي وإساءة استعمال المواد. والواقع أن الإبلاغ عن الاغتصاب والسفاح والإساءة الجنسية أقل مما ينبغي ولا يتم ملاحقة ضحايا تلك الجرائم لتحديد تأثيرها على حياتهن على المدى البعيد.

٨٧ - وقالت إن برنامج تحدي المحاكم أعيد العمل به في ١٩٩٣ وإنه حاليا يمول التحديات للقوانين والتصرفات الاتحادية التي تمس حقوق اللغات الرسمية أو حقوق المساواة التي كفلها ميثاق الحقوق والحريات الكندي. كما يتوافر التمويل لتحدي المحاكم إلى المجموعات النسائية وفقا للبرنامج. وأردفت أن خدمات المعونة القانونية في المجال الجنائي والمدني توفرها حكومات المقاطعات والأقاليم بمساعدة مالية حكومية لتقديم العون القانوني المدني والجنائي. وتستهلك النساء قرابة ٧٠ في المائة من الشهادات الصادرة للمعونة القانونية المدنية، كما أن قضايا المعونة القانونية المدنية المتصلة بحقوق المرأة وحمايتها لا زالت تناقش من جانب إدارة العدل والمجموعات النسائية. وأفادت أنه لا يبدو أن هنالك رد فعل عنيف في كندا بسبب ضمانات المساواة التي حواها الميثاق، بل يبدو أن الفقه القانوني للميثاق كان له أثر قانوني نافع على المرأة ويبدو أنه أسهم في نظرة إيجابية نحو مركزها في المجتمع. وأضافت أنه جرى تعيين ثلاث قضاة من النساء في المحكمة العليا في كندا، وتقاعدت واحدة منهن فيما بعد.

٨٨ - واستطردت قائلة إن أهم عامل ساعد في نسبة الطلاق العالية عام ١٩٨٧ بعد تعديل تشريعات الطلاق عام ١٩٨٦ هو خفض التشريع لمدة الانفصال (كسبب للطلاق) إلى سنة واحدة بدلا من ثلاث أو خمس سنوات. بيد أن اتجاهات الطلاق منذ ذلك الوقت قد أظهرت استقرارا لنسبة الطلاق عند حوالي ٢٧٥ حالة بين كل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان.

٨٩ - وشرحت أن كل ولاية قضائية (تابعة للاتحاد أو المقاطعة أو الإقليم) تعتبر مسؤولة عن وضع وتنفيذ استراتيجياتها الخاصة لتنسيق العمل والمسؤوليات العائلية، ولكن الحكومة الاتحادية اضطلعت بعدد من البرامج والسياسات بما في ذلك خطة المساعدة الكندية ومبادرة الأمة الأولى لرعاية الطفل ومشروع تحسين الحصول على رعاية الطفل، والفوائد الضريبية المتعلقة بالأطفال والملحق التكميلي لدخل العمل. وقالت إن قانون العمل الكندي قد زاد فوائد الأمومة والأبوة وإن الحكومة الاتحادية توفر التمويل للمشاريع المشتركة بين العمال والإدارة في مكان العمل بغية رفع الوعي بالقضايا ذات الصلة بالموازنة بين العمل والعائلة. وقد حظيت نتائج المشاريع بنشر واسع في أوساط الأعمال والعاملين.

٩٠ - وذكرت أن كثيرا من السياسات دعمت تقاسم المسؤوليات العائلية. وتقوم الحكومات وغيرها باستخدام معلومات جديدة عن قيمة وأنماط العمل المأجور وغير المأجور للرجال والنساء في البحوث المتعلقة بالسياسة.

٩١ - وأردفت تقول إن هيكل الحكومة الاتحادية لتنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يُعرف باسم "إعداد المسرح للقرن القادم: الخطة الاتحادية لمساواة الجنسين". وقد ألزمت الخطة جميع الإدارات والوكالات الاتحادية الأربعة والعشرين بنهج قائم على مراعاة الفوارق بين الجنسين في وضع التشريعات والبرامج الحكومية. وأضافت أنه وضع كتيب لمساعدة الإدارات في تطبيق التحليل القائم على نوع الجنس، وأعد تدريب محدد للإدارات. وتستخدم حكومات المقاطعات والأقاليم منهاج عمل بيجين في وضع نهجها الخاصة لتحقيق مساواة المرأة. وشغّلت المنظمات غير الحكومية شبكة لرصد تنفيذ منهاج العمل في كل أنحاء كندا. ورأت أن إدخال التحليل القائم على نوع الجنس بالنسبة للسياسات والتشريع كان أداة رئيسية لتوحيد نهج قائم على نوع الجنس في كل الإدارات والوكالات الحكومية.

٩٢ - ومضت تقول إن الإدارات الحكومية المختلفة تقوم بوضع العمليات والآليات التي تشجع مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ ورصد منهاج العمل. فعلى سبيل المثال ولضمان دمج منظور نوع الجنس، تشارك المنظمات النسائية غير الحكومية في إعداد تقرير كندا الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتستضيف إدارة العدل مشاورات سنوية عن العنف ضد المرأة بمشاركة ممثلي ٦٠ من المنظمات العاملة لمساواة المرأة.

٩٣ - واستطردت قائلة إن اللجنة الكندية لمركز المرأة توفر الدعم المالي أيضا للمنظمات غير الحكومية للاضطلاع بعدد من الأنشطة لمرحلة ما بعد مؤتمر بيجين بغية الحفاظ على زخم المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتضطلع اللجنة الكندية لمركز المرأة بالدور المركزي لتنسيق وتنفيذ الخطة الاتحادية لمساواة الجنسين. كما تقوم الوكالة الكندية للتنمية الدولية لدعم وتنفيذ منهاج عمل بيجين كجزء من أنشطتها البرنامجية الجارية. وقد اعتمدت الوكالة في عملها المبادئ التوجيهية للسياسة بشأن المرأة في التنمية منذ عام ١٩٧٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠